

قلق من فشل المفاوضات

١٠/١١/١٩٩٢). وقد أرسل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وفدين الى كل من دمشق وعمّان «للتشديد على التمهّد الذي اتخذته العرب بالاجماع بعدم القبول الأبتسوية شاملة للنزاع» (المصدر نفسه)؛ كما زار عرفات نفسه القاهرة في ١١/١١/١٩٩٢ «سعيًا وراء ' تأييد مصر الكامل' ... [و] طلب من [الرئيس المصري حسني] مبارك دعم الطلب الفلسطيني المتعلق بوضع قضية القدس على جدول أعمال المفاوضات الثنائية... [كما طالب] بأن ' يتبع كل تقدّم يتمّ تحقيقه على أحد المحاور تقدّم على المحاور الاخرى للتوصل الى حل شامل للنزاع العربي - الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ١٤ - ١٥/١١/١٩٩٢). وعلمّ عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، محمود عباس (ابو مازن)، على الزيارة تلك بالقول: «اننا نعتمد على مصر كثيراً في حمل أفكار خاصة بنا الى الاطراف المعنية، ومن هنا يأتي تشاورنا وتنسيقنا معها... ومن هنا تجيء زيارة الرئيس عرفات للقاهرة» (من مقابلة مع ابو مازن، المصدر نفسه، ص ٥).

وفي دمشق، استعرض رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، مع وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، «انعكاس ذلك [الاتفاق] على مسار المفاوضات الثنائية الاخرى وخاصة المسار الفلسطيني - الاسرائيلي» (المصدر نفسه، ٩/١١/١٩٩٢)، وقررا الاتصال بالاردن واستيضاح الامور منه والتشاور معه في هذا الشأن، وقال القدومي، انه «تمّ الاتفاق على ان يقوم كل منا بالاستفسار من جانبه والتشاور مع الاشقاء في الاردن... [و] تجنّباً لأي احتمال لسوء الفهم تركنا الامر لاختوتنا الاردنيين ان يحدثونا بما شاءوا مع ثقنا الكاملة ان جميع الاطراف العربية حريصة كل الحرص على التنسيق... تجنّباً لأي اشكال ربما ينشأ» (المصدر نفسه، ١٣/١١/١٩٩٢).

انعقدت في واشنطن في ٢١/١٠/١٩٩٢، الجولة السابعة من مفاوضات السلام، وتوقفت في ٢٨/١٠/١٩٩٢، ثم استؤنفت بعد الانتخابات الاميركية، وكان من أبرز ملامح هذه الجولة توصل الوفد الاردني الى اتفاق أولي مع الوفد الاسرائيلي على «جدول أعمال» اعتبره رئيس الوفد الاردني، عبد السلام المجالي «درجة من التفاهم يمكن ان تشكل قاعدة لمفاوضات السلام» (القدس العربي، لندن، ٢/١١/١٩٩٢)؛ وحدّد جدول الاعمال اياه، ان «الغاية من المفاوضات التوصل الى سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين واسرائيل وفق ما ورد في الدعوة الى مؤتمر مدريد» (المصدر نفسه)؛ كما حدّد جدول الاعمال الأسس التي سيتم التفاوض حولها بالنسبة للامن المتبادل وأسلحة الدمار الشامل، وقضايا المياه واللاجئين، وفي مسألة الحدود واستثمار الموارد الطبيعية؛ واختتم بأن «من المتفق عليه انه يقتضي، بنتيجة هذا الجهد، ان توقع معاهدة سلام نابعة من العملية بعد ايجاد الحلول المرضية للطرفين للمواضيع المشار اليها في هذه الوثيقة» (المصدر نفسه).

وقد أثار الاتفاق الاردني - الاسرائيلي على جدول الاعمال، سالف الذكر، تحوّقات فلسطينية مفادها «ان نصّ الاتفاق لا يتضمّن أية اشارة الى الارض المحتلة والى قرارات الامم المتحدة في مسألة اللاجئين؛ [كما] اشارت مسودة الاتفاق الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بتعبير الارض الخاضعة، حالياً، للإدارة العسكرية الاسرائيلية، وفي ذلك استثناء للقدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ وكذلك المستوطنات» (المصدر نفسه، ٦/١١/١٩٩٢)؛ ومما أقلق الفلسطينيين هو ان جدول الاعمال الاردني - الاسرائيلي «أول نص مشترك تضعه اسرائيل وطرف عربي منذ اطلاق عملية السلام في مدريد في وقت تراوح المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية مكانها» (المصدر نفسه،